

التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية

دراسة في خصوصيات وتداعيات المعلومة الرقمية في زمن السوشيل ميديا

The Legal Framework for the exchange of Information in the Digital Ecosystem, A Study in the peculiarities and repercussions of Digital Information in the Social Media Age

حسين نايلي*

جامعة أم البواقي، الجزائر، houcine.naili@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال: 2025 / 09/12 * تاريخ القبول: 2025/12/16 * تاريخ النشر: 2026/ 01 20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز خصوصيات المعلومة الرقمية في زمن السوشيل ميديا، وكذلك إبراز مختلف التداعيات التي تفرض عملية التنظيم القانوني لهذا الشكل المستجد للمعلومة، واستنتاج مختلف الرهانات التي يواجهها المشرع في ذلك على اعتبار تكريس الحق في المعلومة من جهة، والحد من التدفق اللامتناهي وما يرافقه من إشكالات حقوقية تمس المستخدم والمنصة من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والنتائج أهمها غياب لوائح وقوانين واضحة في مجال تداول المعلومة الرقمية في زمن السوشيل ميديا لصعوبة التشريع، بسبب صعوبة التحكم في منطلقات وأشكال استخدام وتوظيف المعلومة واليات تداولها، وبسبب التسارع الحاصل على مستوى هذا النوع المنصات والتحديثات المستمرة عليها.

الكلمات المفتاحية:

التنظيم القانوني، المعلومة، تداول المعلومة، البيئة الرقمية، السوشيل ميديا.

Abstract:

The purpose of this study was to draw attention to the distinctive features of digital information in the era of social media. Along with highlighting the various ramifications that call for the legal regulation of this new form of information, as well as to identify the challenges faced by legislators in balancing the right to information on one hand and the regulation of the unlimited flow and the related legal issues impacting users and platforms on the other. The study reached several findings, the most significant ones are the absence of clear regulations and laws governing the exchange of digital information in the social media era due to the difficulty of legislation, stemming from the challenges of controlling the origins, forms, and mechanisms of information usage and dissemination, as well as the rapid advancements in platform types and their constant updates.

Keywords:: Legal regulation, information, information exchange, digital ecosystem, social media.

المؤلف المرسل

مقدمة:

انطلقت هذه الدراسة من تفسيرات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948: التي تنص على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" وكذا المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 التي أعادت التأكيد على هذا الحق، وأضافت أن الدول يمكنها أن تضع قيوداً محدودة، لكن فقط إذا كانت ضرورية لحماية حقوق الآخرين، الأمن القومي، النظام العام، الصحة العامة، أو الآداب العامة.

فيموجب المادتين وما تلاهما من قراءات، وتفسيرات، ودراسات أثبتت حق الأفراد في الحصول على المعلومات التي تفيدهم، وحققهم في الوصول إلى مصادرها بكل حرية، ودور السلطات والحكومات والدول في تحقيق هذا الحق، وهذه الحرية.

ومقتضيات حرية تداول المعلومة التي كفلتها مختلف اللوائح والقرارات والقوانين، و التنظيم القانوني هنا يجب أن يضمن ليس فقط حق الأفراد في الوصول عند الطلب، بل أيضاً إلزام المؤسسات بالنشر الاستباقي والشفاف للمعلومة، فللتنظيم القانوني إذن يجب أن يوازن بين حرية تداول المعلومة وبين حماية الجمهور من التلاعب، التضليل، أو فرض ضوابط موجهة تخنق التعددية.

وصولاً إلى المعلومة الرقمية ضمن تحولات مستمرة ومتسارعة مست الشكل والمحتوى، وغيرت من دور المعلومة وأهميتها، ومصدرها واليات تداولها. فأصبحت قوانين حرية تداول المعلومة قاصرة أمام تفسير العديد من الأبعاد الوظيفية للمعلومة واثارها المتعددة والمتسارعة. إن انتقال المعلومة من الوعاء التقليدي إلى الوعاء الرقمي يستدعي تدخلاً قانونياً يراعي خصوصية الحوامل الرقمية ويحافظ في الوقت ذاته على حق الجمهور في النفاذ إليها. ففي البيئة الرقمية، تتضاعف أهمية هذا الحق، لأن المعلومات لم تعد محصورة في أرشيفات تقليدية، بل أصبحت متاحة بشكل لحظي عبر المواقع، والمدونات، والمنصات الرقمية.

وهو ما يعكس تحول المعلومة الرقمية إلى أداة للمساءلة والشفافية، وهو ما يجعل ضبط تداولها قانونياً أمراً جوهرياً، يشكل تحدياً قانونياً، يتمثل في تنظيم هذا التدفق الحر للمعلومات، أي الموازنة بين حرية الوصول والنقل من جهة، وبين ضرورة وضع قيود مشروعة لحماية الخصوصية، الأمن الرقمي، ومحاربة الأخبار الكاذبة من جهة أخرى. من هذا المنطلق تبرز إشكالية هذه الدراسة التي تبحث في خصوصيات المعلومة الرقمية، وتداعيات التنظيم القانوني لتداولها في فضاءات حرة ومفتوحة.

مع التركيز على منصات السوشيل ميديا التي أضحت وسيلة التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات، ووسيلة العصر وذروة التطور التكنولوجي فانخرط المجتمع بكل جزئياته بين صفحاتها وخوارزمياتها، ووجدت المعلومة الفضاء الخصب لنتاجها وإعادة انتاجها، وتبليغها وتداولها على نطاقات واسعة بين جماهير متنوعة ومتعددة، حيث لم يعد الجمهور مجرد متلق، بل أصبح مساهماً مباشراً في نشر وتداول المعلومة عبر منصات السوشيل ميديا.

ففي زمن السوشيل ميديا، يصبح مبدأ تداول المعلومة حساساً جداً، لأن خوارزميات المنصات الرقمية كثيراً ما تتحكم في ما يظهر وما يحجب، مما قد يؤدي إلى التأثير غير المباشر على تكوين آراء الجمهور. هنا يبرز البعد الديمقراطي والحقوق للمعلومة الرقمية، باعتبارها شرطاً لحرية الرأي والتعبير في العصر الرقمي.

ويعزز فكرة أنتداول المعلومة في العصر الرقمي هو حقدستور يوقانونييستوجبناالمشرعوضعأطرتشريعيةتحميهمناًيقبوتعسفية. فهذه الدراسة ستحلل وتبحث في ضروريات وموجبات التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية، باعتبارها ذات خصوصية ودينامكية وحساسية بالغة كما أسلفنا الذكر.

وطرحنا فرضية مفادها: "يفتقز على المشرع أن يضمن حرية النفاذ الرقمي للمعلومة، ويمنع الحجب غير المبرر أو التضيق أو التلاعب الخوارزمي الذي قد يحجب المعلومات عن المستخدمين من جهة، وحماية المستخدمين من أي تداعيات تمس بحق الخصوصية والملكية، والمصادقية" ستجيب هذه الدراسة على مختلف الإشكاليات التي يطرحها هذا الموضوع المتشابك بين التنظيم القانوني كمقاربة حقوقية، وتداول المعلومة كمقاربة اتصالية، حيث سنتطرق إلى مفهوم تداول المعلومة، ثم إلى أبعاد حرية تداول المعلومة وأهميتها، ثم نتوجه إلى المنحى الرقمي ونتعرض لملامح المعلومة الرقمية، ثم نتخصص أكثر في منصات السوشيل ميديا كفضاء لتداول المعلومة، وصولاً إلى خصوصيات تداول المعلومات ضمن منصات السوشيل ميديا، وتداعيات التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية عبر منصات السوشيل ميديا، وأخيراً استنتاج مختلف رهانات المشرع في تنظيم تداول المعلومة في البيئة الرقمية عبر منصات السوشيل ميديا.

1 مفهوم تداول المعلومة:

إن حق حرية المعلومات، المفهوم بشكل عام على أنه الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة، يتم الاعتراف به الآن بشكل واسع النطاق على أنه حق إنساني أساسي. حيث تفهم حرية المعلومات بشكل واسع على أنها حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات أو الهيئات العامة عند الطلب، ويعتبر هذا الأمر جانباً جوهرياً لهذا الحق بيد أن الأمر يتعدى ذلك بوضوح، كما أن أحد العناصر الأخرى الذي تم تناوله في معظم قوانين حرية المعلومات هو التزام الجهات العامة بنشر المعلومة الرئيسية حتى في حال عدم وجود أي طلب، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بكيفية عملها وسياساتها والفرص المتاحة للمشاركة العامة في عملها وكيفية التقدم بطلب للوصول إلى المعلومات. (مندل، 2003، د ص) فحرية تداول المعلومات لم تعد مجرد مطلب اجتماعي أو سياسي، بل أصبحت حقاً إنسانياً معترفاً به عالمياً. فهو يربط الحق في الحصول على المعلومات بما تحتفظ به الجهات العامة مثل الوزارات، الهيئات الرسمية...، ويوضح أن الأمر لا يقتصر على الاستجابة لطلبات الأفراد، بل يتعداه إلى الالتزام الاستباقي بنشر المعلومات الأساسية حول السياسات وآليات العمل وإتاحة المشاركة العامة.

وحق الإنسان في الحصول على المعلومة يشمل حقه في التماس مختلف أشكال المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود، وذلك من خلال كافة وسائل الإعلام أو بأية وسيلة يمكن من خلالها نقل الآراء، ونشرها، وتداولها. ولا تقتصر حرية المعلومات على الشخص الطبيعي بل تتعداها إلى الأشخاص المعنوية. (الموسى، 2007، ص 278) أي أن حق الإنسان في الحصول على المعلومة لا يقتصر على مجرد الاطلاع، بل يشمل أبعاداً أساسية: التمسك بالمعلومة و الحق في البحث عنها. تلقيها والوصول إليها. نقلها للآخرين ومشاركتها وتداولها. بالإضافة إلى أن هذا الحق لا يخص الأفراد أي الأشخاص الطبيعيين فقط، بل يشمل أيضاً الأشخاص المعنوية مثل الجمعيات، الأحزاب، ووسائل الإعلام.

ويقصد بحق الحصول على المعلومات أيضاً حرية الحصول على المعلومات والأفكار، وكذا الحق في تلقيها وإذاعتها ونشرها من كافة مصادر لها لتتاح الفرصة أمام الجمهور لتكوين آراءه ومواقفه بطريقة إنسانية دون ضغوطات لتبنى مواقف معينة أو منع وصول آراء وأفكار بديلة. (Fisher, 1983, SP) حيث يعتبر حق

الحصول على المعلومات ليس مجرد وصول شكلي للبيانات، بل هو حق شامل يضمن الوصول الحر إلى الأفكار والمعلومات من جميع مصادر ها ، تلقيها ونشرها بلا قيود مصطنعة ، وتمكين الجمهور من تكوين آرائه ومواقفه بشكل مستقل، بعيداً عن الضغوط أو محاولات التوجيه الأيديولوجي أو السياسي. أي أن جوهر هذا الحق هو حماية استقلالية الرأي العام من خلال ضمان تدفق حر وتعددي للمعلومات.

وهو كذلك حق الانسان في أن توفر له الدولة شتى السبل الملائمة لتتدفق من خلالها المعلومات و الآراء والأفكار، ليختار من بينها وفقاً لإرادته الحرة وعليها أن تحمي نفاذه الميسر إليها بعيداً عن تدخلها أو تدخل الغير، الذي من شأنه إعاقة أو الحد أو الانتقاص أو منع تمتعه بهذه الحرية. (سيف الإسلام، 1999، ص27) وبتوز هنا مسؤولية الدولة في ضمان حق الإنسان في الوصول إلى المعلومات. فهو لا يقتصر على الاعتراف بالحق، بل يفرض على الدولة التزاماً إيجابياً يتمثل في توفير السبل والآليات الملائمة لتتدفق المعلومات والآراء والأفكار، حماية حرية الفرد في الاختيار وفق إرادته الحرة ، منع أي تدخل سواء من الدولة نفسها أو من أطراف أخرى قد يعيق أو يقلل أو يمنع التمتع بهذا الحق ، أي أن المعلومة تعتبر حقاً مكفولاً وواجب الحماية، لا مجرد خدمة اختيارية.

وينبع حق الجمهور في المعلومات من حقه في المعرفة، كما أنه لا يقتصر على تلقي المعلومات والأفكار واستقائها من مصادر ها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى حرية تداولها. (زعباط، 2014، ص9) أي أن حق الجمهور في المعلومات هو امتداد طبيعي لحقه الأصيل في المعرفة. فلا يكفي أن يحصل الجمهور على المعلومات من مصادر ها كمتلقي سلبي، بل يجب أن يمتلك أيضاً حرية تداولها ومشاركتها مشاركة تفاعلية. بذلك يتحول الجمهور من متلق سلبي إلى فاعل أساسي في دورة إنتاج وتبادل المعلومات.

لقد تكاملت التعاريف السابقة فيما بينها لتؤكد أن حق الحصول على المعلومة هو حق إنساني شامل يتجاوز حدود الاطلاع إلى المشاركة والتداول، ويستلزم من الدولة التزامات إيجابية لضمان تدفق المعلومات وحمايتها من أي قيود غير مبررة. وفي البيئة الرقمية، يكتسب هذا الحق بعداً أكثر حساسية نظراً لسرعة انتشار المعلومات وعبورها للحدود، مما يجعل التنظيم القانوني لتداول المعلومة الرقمية ضرورة لضمان التوازن بين الحرية والمسؤولية. ونستخلص أيضاً أنه لا بد من التمييز بين مفهومين للحق في الحصول على المعلومات يعكسان مستويات مختلفة من الاتاحة: (قرموش، 2019، ص148)

المفهوم الأول: وهو التداول المنظم الذي يركز على الحق في الحصول على المعلومات الرسمية بأشكالها المختلفة بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة، وهو ما يتطلب وجود تشريعات لتنظيم أسلوب العمل وضمان الحق في الحصول على هذه الوثائق الرسمية في إطار قواعد محددة تحمي مبادئ الخصوصية وأمن المجتمع في ذات الوقت.

المفهوم الثاني: هو التداول الموسع في إطار حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأفكار وما يرتبط بها من الحق في الحصول على المعلومات المتاحة.

المفهوم الثاني وهو المرتبط بهذه الدراسة على اعتبار تداول المعلومة في بيئة رقمية مفتوحة تتسم بالانفلات وسرعة التداول بعيداً عن الرقابة والرسمية.

حرية

- 2

تداول المعلومة وأهميتها:

إن قيمة المعلومات تكمن في كونها مادة خام للمعرفة وشرطاً لاتخاذ القرار السليم، وهو ما يجعل حمايتها وضمن تدفقها الحر في البيئة الرقمية ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية والأمن معا.

2-1- الأبعاد الوظيفية لحرية تداول المعلومة:

تعتبر حرية تداول المعلومات في أي دولة هي مؤشر عام على مدى ديمقراطية الحكم فيها، وتمتع مواطني الدول بكامل حقوقهم المدنية. وتوجه الدولة نحو إرساء قواعد لحرية المعلومات، كما تعد دليلاً على نية الدولة وتصميمها على الحفاظ على الحقوق والواجبات الإنسانية للمواطنين، والعمل على النهوض بالوطن نحو التقدم والازدهار. فعملية بناء المبادئ والقواعد الحاكمة لحرية تداول وإتاحة المعلومات، تعتمد بالدرجة الأولى على الإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات والمعايير الدولية، التي كان أول ظهور لها عام 1948 وتدعو جميع دول العالم إلى بناء قوانين لحرية تداول المعلومات، انطلاقاً من أن حرية تداول المعلومات هي أساس الحريات يتحقق من خلالها جميع الحقوق الإنسانية الأخرى، وتدفع الدول إلى التفاعل مع الشعب وإشراكهم في الحكم والتزامها بمعايير الحكم الراشد والشفافية ومحاربة الفساد. (هيومن، 2018، دص) وهذا ربط بين حرية تداول المعلومات وبين مدى ديمقراطية الحكم. فإتاحة المعلومات مؤشر على احترام الدولة للحقوق المدنية والسياسية ، والتزامها بالشفافية والحكم الراشد ، ورغبتها في إشراك المواطنين في صناعة القرار. وأن هذه الحرية تعد الحق الذي تنفرع منه باقي الحقوق، لأنها شرط لتمكين المواطن من المطالبة بحقوقه والمشاركة في الشأن العام.

فالمعلومات تشكل دوراً حيوياً في حياة الأفراد والمجتمعات فهي عنصر لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه، وهي المادة الخام للبحوث العلمية والمحك الرئيسي لاتخاذ القرارات الصحيحة، ومن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يملك عناصر القوة والسيطرة في عالم متغير يستند على العلم في كل شيء، ولايسمح بالارتجال والعشوائية. (مكاوي، 1997، ص 27-28) فالبعد العملي والوظيفي للمعلوماتيوضح أنها عنصر أساسي في حياة الأفراد والمجتمعات، تدخل في كل نشاط بشري ، تمثل المادة الخام للبحث العلمي والإنتاج المعرفي، تعد شرطاً لاتخاذ القرارات الصحيحة، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي أو الوطني ، تمنح من يملكها القوة والسيطرة.

أما على المستوى الدولي فيشكل هاجس الحصول على المعلومات والسيطرة عليها سبباً لإثارة الكثير من الصراعات في المستقبل، وينبع حق الإنسان في الحصول على المعلومات من حقه في المعرفة، حيث أن المعرفة بصفتها سلعة معلوماتية لاغنى عنها للقوة الإنتاجية، كما أصبحت المعلومة وستظل من أبرز مجالات التنافس العالمية من أجل إحراز القوة، ومن غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات، كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات. ومن هنا فإن التحدي الذي تواجهه دول العالم مجتمعة ومنفردة، هو سبيل لتحقيق التوازن بين حماية الأمن القومي وحق الحصول على المعلومات، وإيجاد سبل تحول دونما أن تصبح قضية حرية المعلومات وسيلة لتعريض أمنها القومي لخطر الاستباحة. (علي، 2001، ص 22-30) فالمعلومة بعد جيواستراتيجية مهم، حيث أصبحت سلعة استراتيجية تشبه الموارد الطبيعية في قيمتها، بل تفوقها في عالم قائم على المعرفة، ومصدراً للصراع الدولي، إذ يمكن أن تتحول السيطرة على المعلومات إلى سبب للحروب كما كان الحال مع المستعمرات ، وحق الإنسان في الحصول على المعلومة يتقاطع مع الحق في المعرفة، لكنه قد يتعارض أحياناً مع اعتبارات الأمن القومي للدول ، بالتالي التحدي المطروح هو إيجاد توازن دقيق بين الانفتاح المعلوماتي وواجب الدولة في حماية أمنها القومي.

2-2- أهمية حرية تداول المعلومة:

وتتفق التشريعات الدولية بحرية تداول المعلومات باعتباره حقا تستدعيه الحاجة إلى: (السلمي، 2009، ص4)

- حماية باقي الحقوق وممارستها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير.
- تكريس ثقافة الشفافية والمحاسبة في تدبير الشؤون العمومية، حيث يعتبر مكون أساسي في إطار الجهود الرامية لمحاربة الفساد.
- تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتحقيق التنمية، وإدماجهم في المجتمع، وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية.
- الانخراط الفعال للمجتمع المدني في حماية الحريات والحقوق المدنية والدفاع عنها.
- تشجيع كفاءة السوق والاستثمارات والمنافسة الشريفة على العروض الحكومية.
- تطوير المهنة الإعلامية، خصوصا ما يتعلق بصحافة التحقيقات.
- ويمكن إيجاز أهمية تداول المعلومة في النقاط التالية:

المطالبة بالحقوق الإنسانية: توافر المعلومات يتيح إمكانية الحكم على مدى وفاء الدولة بما التزمت به من معايير وأهداف أعلنتها في موازاتها وخططها العامة، وفشلها في ضمان حرية تداول المعلومات يعني بشكل أو بآخر فشلها في الوفاء بكافة الحقوق الأخرى التي التزمت بأدائها وحمايتها. (مبارك، 2011، ص9) أي أنه توجد علاقة جوهرية بين توافر المعلومات ومبدأ المساءلة والشفافية في أداء الدولة، فالمعلومات ليست مجرد بيانات تقنية، بل أداة أساسية لقياس مدى التزام الحكومات ببرامجها وخططها المعلنة. عندما تتاح المعلومات للجمهور، يصبح من الممكن تقييم السياسات العمومية ومراقبة تنفيذ الموازنات ومدى توافقها مع الأهداف المعلنة. على العكس من ذلك، فإن غياب حرية تداول المعلومة ينتج فراغا رقابيا يفتح المجال للتلاعب والفساد، ويؤدي إلى تقويض الحقوق الأخرى المرتبطة بالتعليم والصحة والتنمية. ومن ثم فإن الحق في المعلومة يشكل شرطا مسبقا لتحقيق بقية الحقوق، ويعد أداة محورية لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وضمان ممارسة المواطنين لدورهم في الرقابة والمشاركة في الحياة العامة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية: تعمل حرية تداول المعلومات على تكوين البيئة المناسبة التي تساعد على توفير حصة تشاركية من خيرات المجتمع ومعاملة عادلة للمواطن، في مجالات الإسكان، الغذاء، الصحة، التوظيف...، وبالمقابل الحفاظ على المصالح وتعزيزها، لذلك جاءت فكرة الموازنة بين الحقوق والمصالح بحيث يتم الحفاظ على جوهر الحرية وفي ذات الوقت تجميع طاقات الأفراد ومصالحهم باتجاه تعزيز الطاقات وقدرات المجتمع ككل. (الخضر، 2012، ص8) ويظهر جليا البعد الاجتماعي والاقتصادي لحرية تداول المعلومة، إذ لا ينظر إليها فقط كحق سياسي أو قانوني، بل كآلية تتيح للمجتمع توزيع الخيرات والفرص بشكل عادل. فإتاحة المعلومات حول قطاعات مثل الإسكان، الصحة، الغذاء أو التوظيف، تجعل المواطن قادرا على معرفة حقوقه واستغلالها، كما تكبح محاولات التمييز أو الإقصاء. وفي المقابل، فإن حرية المعلومة تعزز المصالح العامة من خلال خلق توازن بين الحقوق الفردية ومتطلبات المصلحة الجماعية، فلا تضيق الحرية في فوضى المطالب الفردية، ولا نقمع بدوى حماية المصلحة العامة. من هنا، يمكن القول إن تداول المعلومات يشكل أداة للتنمية المستدامة عبر تجميع طاقات الأفراد وتوجيهها نحو بناء مجتمع أكثر عدالة.

- تنوير الرأي العام: تعد الصحافة إحدى أهم وسائل الحصول على المعلومات ونقلها وتداولها، وقد شكلت على مدار عقود طويلة الوسيلة الأكثر فاعلية في إحاطة الرأي العام علما بما يحدث في المجتمع، من خلال ما ينشر

من معلومات وإحصاءات وأخبار، وحق الصحفي في الحصول على المعلومة من خلال حرية الوصول للمصادر، وحرية تداول المعلومة مرتبطة بحرية الصحافة. فالعلاقة تلازمية بين حرية تداول المعلومة وحرية الصحافة. فالصحافة تاريخيا كانت وما تزال الواسطة الأساسية التي تمكن الأفراد من الاطلاع على ما يجري داخل المجتمع ومحيطه، بفضل قدرتها على جمع الأخبار والبيانات وتحليلها ونشرها للرأي العام، غير أن فاعلية الصحافة في أداء هذا الدور تظل رهينة بمدى حرية الصحفي في الوصول إلى المصادر والحصول على المعلومات دون عراقيل أو تضيق. لذلك فإن تقييد تداول المعلومات لا يمس فقط حق المواطن في المعرفة، بل يفرغ حرية الصحافة من مضمونها، ويحولها إلى وسيلة ناقصة أو مشوهة. وبالمقابل فإن تمكين الصحافة من المعلومات يعزز شفافيتها ويجعلها أداة رقابة مجتمعية وسياسية، مما يرفع من مستوى الثقة بين الدولة والمجتمع، ويؤكد أن حرية المعلومة ليست امتيازاً للصحفي فقط، بل حقاً عاماً يمارسه المجتمع من خلال الصحافة كسلطة رابعة.

- ديمقراطية مؤسسات الدولة: الحق في الحصول على المعلومات الرسمية هو أحد الأسس الديمقراطية التمثيلية، ففي نظام الحكم الذي يعتمد على التمثيل يجب أن يستجيب من يمثل الشعب لمن انتتمونه على تمثيلهم وأعطوه سلطة اتخاذ القرارات في الأمور العامة، ويصبح للفرد الذي فوض تمثيله بالقيام بإدارة الأمور العامة، الحق في تداول المعلومات وهي المعلومات التي تستخدمها الحكومة وتنتجها باستخدام أموال الضرائب. (مؤسسة حرية الرأي والتعبير، 2011، ص7) حرية تداول المعلومة ذات بعد ديمقراطي وسياسي، باعتبارها شرطاً جوهرياً لنجاح النظام التمثيلي. ففي الديمقراطية، يمارس المواطنون سلطتهم بشكل غير مباشر عبر ممثلين منتخبين، وهؤلاء الممثلون لا يمكن أن يحافظوا على شرعيتهم إلا إذا ظلوا خاضعين للمساءلة والرقابة الشعبية. غير أن هذه الرقابة لا تتحقق إلا عندما تتاح للمواطنين المعلومات الرسمية التي تنتجها الدولة وتستخدمها في إدارة الشأن العام، لاسيما أنها ممولة من أموال الضرائب العامة. بذلك، يصبح الحق في الحصول على المعلومة ليس مجرد مطلب قانوني، بل أداة لتمكين الفرد من متابعة قرارات ممثليه ومحاسبتهم عند الحاجة. إن حجب المعلومات في هذا السياق يضعف الثقة في المؤسسات، ويحول التمثيل إلى تفويض أعمى، بينما يضمن تداولها توازناً بين السلطة والمسؤولية ويجعل الديمقراطية أكثر فعالية ومصادقية.

- القضاء على الفساد: حرية تداول المعلومة معناه من السهل اكتشاف الفساد والمفسدين في الدولة، وتتيح سهولة رصد أي انحرافات، وتعمل الدولة من جهتها على حماية المبلغين ودعم وسائل الإعلام بالمعلومات الكاملة والسياسات والخطط والتكاليف. أي إظهار البعد الرقابي والوقائي لحرية تداول المعلومة، فهي لا تعزز فقط الشفافية بل تجعل من الممكن كشف الفساد والانحرافات في وقت مبكر قبل أن تتحول إلى أزمات أو أضرار جسيمة. فإتاحة المعلومات أمام الرأي العام والإعلام تضمن وجود عيون متعددة تراقب وتدقق، ما يضيق الخناق على الممارسات غير القانونية أو المشبوهة، وفي المقابل تصبح الدولة مطالبة بدعم هذا المسار من خلال وضع آليات لحماية المبلغين، باعتبارهم عنصراً أساسياً في مكافحة الفساد، وتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات الدقيقة حول السياسات والبرامج والتكاليف العمومية. لذلك لا ينظر إلى حرية تداول المعلومة كحق سلبي فقط، بل كأداة إيجابية لتجسيد حوكمة رشيدة تركز على المشاركة والشفافية والمساءلة، حيث تتحول المعلومة إلى خط دفاع أول ضد الفساد وضمانة لتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

- النمو الاقتصادي المستدام: حرية تداول المعلومات تؤدي بالدولة نحو الانفتاح على السياسات العامة التي تعتمد على الشفافية والمساءلة، مثل البيئة من شأنها جعل البلاد أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي، فيها يشعر المستثمر بالأمان على أمواله التي يساهم بها في بناء اقتصاد الدولة، وعمل أجهزة الرقابة والمؤسسات المالية، والمعايير المستخدمة للاختيار من العروض المقدمة في عمليات الشراء، وتوفير التراخيص، ومنح القروض،

وسياسات الاغتراب، واليات النزاع والانصاف. (الخضر، ص 9) فللبعد الاقتصادي والاستثماري لحرية تداول المعلومة يظهر جليا، حيث لا تقتصر أهميتها على تعزيز الحقوق السياسية أو الاجتماعية، بل تمتد لتشكّل أساسا لبيئة اقتصادية شفافة وجاذبة. فالمستثمر المحلي أو الأجنبي يبحث عن وضوح في القوانين والإجراءات، ويحتاج إلى الاطمئنان بأن أمواله تدار في مناخ تسوده الشفافية والمساءلة. حين تتوفر المعلومات حول المعايير المعتمدة، فيشعر المستثمر بالأمان ويقبل على المساهمة في الاقتصاد الوطني. وبالمثل، فإن الأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية تعتمد على المعلومات الدقيقة لممارسة مهامها بكفاءة، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويمنع الاحتكار أو التلاعب. وعليه فإن حرية تداول المعلومة لا تعد فقط ضمانا ديمقراطية، بل أداة استراتيجية لتحفيز الاستثمار، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع.

- دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: حرية تداول المعلومة هو حق وأداة لتفعيل ممارسات وحقوق أخرى، ومن حق الأفراد الوصول إلى المعلومات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم، فالوصول إلى المعلومة يمكن المواطن من أن يكون رقيبا فاه ومحكم موضوعي على التزامات الدولة تجاه أداء وحماية الحقوق الأخرى. أي جوهر الحق في حرية تداول المعلومة باعتباره ليس مجرد حق منفرد، بل حقا مركبا يتيح تفعيل بقية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالوصول إلى المعلومة يمكن الفرد من ممارسة دوره كمواطن فاعل وراقيب، يقيم أداء الدولة ويقيس مدى التزامها بواجباتها تجاه حماية الحقوق الأخرى. فتتحول المعلومة إلى أداة للتمكين الديمقراطي، تجعل المواطن محكما موضوعيا على السياسات العمومية بدل أن يبقى مجرد متلق لها. كما أن هذا الحق يعزز مبدأ المساواة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، إذ لا يمكن الحكم على نزاهة أو فعالية أي سياسة عامة دون شفافية تسمح بتتبع مراحلها ونتائجها، وبذلك يصبح تداول المعلومة أساسا لإرساء ثقة متبادلة، وشرطا لضمان أن الحقوق المعلنة ليست مجرد شعارات، بل التزامات قابلة للقياس والمحاسبة.

- حق التقاضي والمحاسبة: وللمعلومة أهمية بالغة في دعم إمكانية التقاضي فيما يخص دعم وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث من الصعوبة إثبات الانتهاك أو التمييز في مجال التمتع بالحق بغير أدلة واضحة ومحددة. (مؤسسة حرية الرأي والتعبير، ص 9) ولحرية تداول المعلومة بعدا قانوني وقضائي، حيث تصبح المعلومة أداة أساسية لتمكين الأفراد والجماعات من الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء، خصوصا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي غالبا ما تشهد تعقيدات في إثبات الانتهاكات. فغياب المعلومة الدقيقة يجعل من الصعب على المتضرر أن يثبت تعرضه للتمييز أو الحرمان من حق مشروع في الصحة أو السكن أو العمل. أما عندما تكون المعلومات متاحة، فإنها تتحول إلى أدلة موضوعية يمكن تقديمها أمام المحاكم والهيئات الرقابية، بما يعزز فرص تحقيق العدالة. فحرية تداول المعلومة ليست مجرد وسيلة للشفافية العامة، بل هي شرط جوهري لفعالية القضاء وضمان الإنصاف، إذ تجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد التزام نظري من الدولة.

- زيادة مساحة الشفافية: لقد أضحت الشفافية مسألة حيوية للتنمية والديمقراطية، فهي تتمحور حول حق المواطن في المعرفة. وتعتبر الشفافية عنصرا هاما من عناصر الديمقراطية الفعالة لما تحمله من مساواة في الحصول على المعلومات، وخلق فرص متساوية للمواطنين. فالعلاقة وثيقة بين الشفافية وحرية تداول المعلومة باعتبارهما حجر الأساس للتنمية والديمقراطية الفعالة. فالشفافية تعني أن يكون للمواطن حق أصيل في المعرفة، أي ألا تبقى المعلومة حكرة على النخب أو المؤسسات الرسمية. فهذا الانفتاح يضمن المساواة في الوصول إلى المعلومات، ويتيح لجميع المواطنين فرصا متكافئة في المشاركة وصناعة القرار. ومن ثم، فإن الشفافية لا تقتصر على كونها قيمة أخلاقية أو سياسية، بل هي آلية عملية تحقق العدالة وتمنع التمييز، لأنها تضع الجميع

على قدم المساواة أمام الموارد والفرص. بهذا المعنى يصبح تداول المعلومة ليس مجرد حق فردي، بل أداة جماعية لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة.

3- ملامح المعلومة الرقمية:

المعلومة الرقمية تتميز عموماً بسرعة انتشارها، وتعدد مصادرها، وسهولة تداولها عبر الحدود، مع قابلية تخزينها وتحليلها وإعادة إنتاجها بوسائط تفاعلية تجعلها أكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام.

3-1 سمات المعلومة الرقمية:

المعلومة الرقمية هي تلك التي تم إنتاجها، ومعالجتها، وإطلاقها وتداولها والتفاعل حولها عبر مختلف الوسائط ضمن التكنولوجيات الحديثة و شبكة الانترنت منذ بدايتها وصولاً إلى مختلف منصات السوشيل ميديا. سواء كانت معلومات متعلقة بأفراد أو مؤسسات أو جماعات متعددة المهام والوظائف والأهداف. فالمعلومة الرقمية هي تلك التي تنتج وتعالج وتطلق وتداول عبر التكنولوجيات الحديثة والإنترنت، مع التركيز على الطابع التكنولوجي وإنتاج ومعالجة ونشر المعلومات يتم عبر الوسائط الرقمية، والفضاء التفاعلي السوشيل ميديا تمثل ذروة هذا التداول الحر والمفتوح، بالتالي المعلومة الرقمية ليست مجرد بيانات إلكترونية، بل هي نتاج بيئة رقمية متكاملة تتيح التفاعل والمشاركة الواسعة.

فقد ساهم تطور التقنيات التكنولوجية، والوسائط المتعددة في تسهيل عملية الاتصال والتواصل بين الأفراد وحتى المؤسسات، دون نسيان تبادل المعلومات ومشاركتها وحتى خلق شعور بالتواجد في بيئة مشتركة يطلق عليها البيئة الرقمية. وأدى هذا التطور إلى خلق جملة من التحولات الأمر الذي فرض عليها ضرورة التحلي باليقظة واستغلال المعلومات لضمان البقاء من جهة وحتمية الانخراط والتكيف مع البيئة المحيطة من خلال مواكبة التطور وما تفرضه من رهانات من جهة أخرى. (لعراي، 2024، ص324) أي أن التطور التكنولوجي والوسائط المتعددة سهلت الاتصال والتواصل بين الأفراد والمؤسسات، وجعل تبادل المعلومات ومشاركتها أكثر سرعة وانسيابية، وخلق بيئة جديدة تسمى البيئة الرقمية، حيث يشعر الفاعلون بوجود مشترك، وفرض تحديات وتحولات عميقة تستوجب اليقظة واستغلال المعلومات كشرط للبقاء، والتكيف مع البيئة الرقمية ومواكبة رهاناتها المتجددة.

يتضح مما سبق أن المعلومة الرقمية هي نتاج الفضاء الرقمي التفاعلي، حيث تنشأ وتعالج وتداول عبر الوسائط الحديثة، الأمر الذي يجعل تنظيمها القانوني أكثر تعقيداً نظراً لشموليتها وامتدادها إلى مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين، بما أن البيئة الرقمية القائمة على الوسائط المتعددة قد ولت تداول المعلومات إلى عنصر وجودي واستراتيجي، ويفرض على الأفراد والمؤسسات التكيف مع تحدياته، كما يفرض على التشريعات مواكبة هذه التحولات بوضع آليات قانونية تضمن حرية المعلومة وحمايتها في آن واحد.

3-2 مقتضيات التحول نحو المعلومة في البيئة الرقمية:

توجهت المؤسسات عامة ومؤسسات التي يرتبط نشاطها بالمعلومات على وجه التحديد إلى الخدمة الرقمية نتيجة للتطور الحاصل دون نسيان التعليمات التي أكدت على الرقمنة والممارسات المتعلقة بها. حيث يقوم مهنيي المعلومات في هذه البيئة الرقمية بأدوار عديدة فهو الموجه، المستشار، والوسيط الذي يساعد في الوصول إلى المعلومة والحصول عليها لكن بالمقابل لذلك يجب مراعاة أن المستخدم في هذه البيئة له احتياجات جديدة مقارنة بالمستخدم القديم إضافة إلى أنه في تفاعل مستمر مع مهنيي المعلومات من خلال تطبيقات الانترنت (لعراي،

ص325) فللرقمية لا تتعلق فقط بالإنتاج والنشر، بل أيضا بوجود منظومة مهنية تسهر على تنظيمها وتوجيهها ، وبروز أنواع جديدة لمهنيي المعلومات يستدعي تنظيم قانوني يحدد حقوقهم وواجباتهم، ويوازن بين حق المستخدم في النفاذ إلى المعلومة وحماية هذه المعلومة من سوء الاستخدام ، ويشير إلى أن التحول الرقمي يخلق مستخدما جديدا يحتاج حماية قانونية خاصة، سواء تعلق الأمر بالخصوصية أو أمن البيانات.

الإشارة إلى البيئة الرقمية يعني تغيير الوعاء أو الحامل الذي يحفظ المعلومة وهذا ما يستدعي بالضرورة العودة للمعلومة الرقمية التي تعد معلومة مدونة بطريقة مختلفة وعلى وعاء مختلف، مقارنة بالوعاء التقليدي المطبوع على سبيل المثال. أي أن الانتقال من الوعاء التقليدي إلى الرقمي يطرح إشكالات قانونية ، مثل حماية حقوق المؤلف، حماية البيانات، ضمان حق النفاذ، وحماية الأوعية الرقمية من القرصنة أو الضياع. ففي البيئة الرقمية، يصبح تنظيم تداول المعلومة أكثر تعقيدا لأنه يرتبط ليس فقط بالمحتوى، بل أيضا بالوعاء مثل المنصات الرقمية، بما فيها منصات السوشيل ميديا... مما يبرر أهمية وجود إطار قانوني يواكب خصوصية المعلومة الرقمية كوعاء ومحتوى.

وتطرح المعلومة الرقمية العديد من الإشكالات مثل التفكير في مكان المعلومة وعلاقتها بالمعارف الفردية والجماعية أي المعارف الصريحة والضمنية، كما أن الوصول إلى هذا النوع من المعلومات وإتاحتها يقتضي تغيير طرق الوصول والحصول عليها، وضع هذه المعلومة في متناول المستفيد أيضا قد يستعين بقنوات مباشرة لا تستفيد من الرقابة، وبالتالي إمكانية نشر معلومة غير موثوقة، ولكن هذا لا ينطبق على المعلومة العلمية لأنها معلومة يجب أن تتميز بالمصادقية وتم التأكد من مصدرها لتصبح لاحقا عنصر من عناصر الثقافة العلمية، التي يمكن النفاذ إليها والاستعانة بها في البحوث والدراسات. (لعربي، ص 326). فهناك تحدي قانوني في البيئة الرقمية بين حرية تداول المعلومة وضرورة ضبط مصداقيتها ، الأمر الذي يطرح الحاجة إلى تنظيم قانوني يميز بين المعلومة العامة التي قد تكون عرضة للتضليل، والمعلومة العلمية التي يجب أن تحاط بضمانات الجودة والتدقيق، ويوضح أن التشريع يجب أن يوازن بين النفاذ الحر للمعلومات وحماية المجتمع من الأخبار الكاذبة والمغلوبة.

فقد ساهم كذلك التطور التكنولوجي وظهور الوسائط الرقمية المتعددة في ظهور مهام جديدة لمهنيي المعلومات خاصة تلك المتعلقة باقتراح واجهات تسهل النفاذ إلى المحتوى الرقمي، مثل الأسئلة التي يطرحها المستخدم للبوابات الوثائقية، إلى جانب التطبيقات التشاركية والتبادلية التي تسمح بتدخل المستخدم من خلال تفاعلاته. فقد فتحت المساحات الرقمية أيضا نافذة كبيرة لإبداء الرأي والإبداع غير أنها طرحت أيضا العديد من الإشكاليات مثل مصادر المعلومات الرقمية من حيث المصادقية وحتى القيمة المضافة بحيث تفرض هذه الأخيرة ضرورة توفير معلومات صحيحة وموثوقة علاوة على إشكالية الوصول والحصول على المعلومة. فقد أصبح كل فرد منا يستهلك المعلومة ويساهم في إنتاجها، وأطلقت عليه العديد من المسميات مثل مستخدم، مستعمل، زبون، قارئ، مشترك... حسب خصوصية الحقل ونشاط المؤسسة، يمكن لهذا الفرد تطوير هويته الرقمية لضمان وجوده وحضوره في الفضاء الرقمي. يجب أن يراعى عند التحدث عن البيئة الرقمية والفضاء الرقمي مسألة الغموض والتعقيد، يرتبط هذان الأخيران بجودة المعلومات ناهيك عن سرعة انتشار المعلومة دون نسيان جانب المنافسة، فقد يجد المستخدم نفسه أمام استهلاك معلومة قد لا تتميز بالمصادقية كما يمكن أن تكون ذات طبيعة غير أخلاقية نظرا لانتشار للهوية الرقمية المزيفة دون نسيان التلاعب النفسي، نشر الإيديولوجيات والتضليل المعلوماتي الذي انتشر مؤخرا وبصفة كبيرة أيضا، وبالتالي وفي ظل كل هذا يجب على مهنيي المعلومات الحصول على مصادر معلومات موثوقة وإتاحتها حتى يتسنى له تقديم محتوى ذو جودة للمستخدم.

(لعرايبي، ص 328-329). أي أن تداول المعلومة الرقمية لا ينفصل عن جودة ومصداقية المصدر، وهو ما يفرض تدخلا قانونيا يضع معايير للموثوقية، ويوضح العلاقة الجدلية بين حرية المعلومة والمسؤولية المهنية في ضمان صحتها، ويربط بين التنظيم القانوني وضرورة ضبط الفضاء الرقمي ضد التضليل والهوية المزيفة، مع الحفاظ على الحق في التعبير والمشاركة.

3- منصات السوشيل ميديا كفضاء لتداول المعلومة:

التواصل عبر السوشيل ميديا هي خدمة إلكترونية تسمح للمستخدمين بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية لهم، كما تسمح بالتواصل مع الآخرين عبر تطبيقات مخصصة. (مساعدية، 2020، ص 14) وتتيح للمستخدمين التواصل مع بعضهم البعض عن طريق نشر المعلومات والرسائل والصور... وما إلى ذلك من مختلف أنواع وأشكال المعلومات، (مساعدية، ص 14) وتتضمن منصات السوشيل ميديا تقنيات تعمل لتحويل الاتصالات أحادية الاتجاه إلى حوار تفاعلي عبر الانترنت، بحيث أن أحد المكونات الرئيسية للسوشيل ميديا هو إنشاء وتبادل المحتوى الذي ينشئه المستخدم. (Dixon, 2012, p2) ومن أهم مميزاتها، سهولة التعارف والتواصل بين المستخدمين، وسهولة وسرعة تداول المعلومات مع تحقيق تفاعل كبير، بحيث هي مثل طريق ذات اتجاهين تضم من ينشر المعلومة ومن يستفيد منها، مع تبادل الأدوار. (السويدي، 2014، ص 24-25)

إن منصات السوشيل ميديا ليست مجرد تطبيقات تقنية، بل فضاءات رقمية جديدة لإنتاج وتبادل المعلومات، إذ تتيح للمستخدمين إنشاء ملفات شخصية والتفاعل عبر نشر النصوص والصور والفيديوهات وغيرها من المحتويات التي ينشئها الأفراد أنفسهم. ويمثل هذا التحول انتقال من نموذج الاتصال التقليدي ذي الاتجاه الواحد إلى نموذج حواري تفاعلي متعدد الاتجاهات، حيث يتبادل الأفراد الأدوار بين النشر والتلقي. وتكمن أهمية هذه الخاصية في تسهيل وتسريع تداول المعلومة، بما يحقق انفتاحا غير مسبوق في الوصول إليها ومشاركتها. غير أن هذه المميزات تثير في المقابل إشكالات قانونية بالغة التعقيد، لاسيما أن المحتوى لا يخضع غالبا لآليات التحرير والرقابة المسبقة كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية، الأمر الذي يطرح أيضا تساؤلات حول مسؤولية الأفراد عند نشر معلومات مضللة أو منتهكة لخصوصيات الغير، وحول حدود التزامات المنصات الرقمية التي تستضيف هذا المحتوى. وعليه، فمنصات السوشيل ميديا تفرض على المشرع البحث عن صيغ تنظيمية توازن بين ضمان حرية التعبير وتدفع المعلومة من جهة، وبين حماية الحقوق الفردية والجماعية من جهة أخرى، وهو ما يجعلها أحد أبرز التحديات الراهنة في إطار التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية.

ونجد أن اهتمامات الناس وصدقاتهم أصبحت أكثر قوة وترابطا في ظل انتشار وتعدد منصات السوشيل ميديا، وصار لها عدة استخدامات في كل المجالات، إلا أنه تخللتها عدة معوقات، مثل: (مساعدية، ص 14)

- التخوف من انعدام الخصوصية والنصب الإلكتروني وما يترتب عليه من مخاطر.
- الإفراط في استخدام هذه المنصات التفاعلية، والنظر باستمرار إلى شاشات الأجهزة، والشعور بالإدمان، وإهدار الأوقات.
- توفر عدة خيارات تداول المعلومات عبر السوشيل ميديا يسبب للمستخدم معوقات عقلية وإدراكية.
- غياب القدرة المالية أو الفنية للراغبين في الحصول على المعلومات خاصة مع اشتراط المقابل لتوفير الخدمة.

3 خصوصيات تداول المعلومات ضمن منصات السوشيل ميديا:

من بين الخصوصيات المستجدة التي صاحبت النشر والتداول المتزايد على المعلومة في بيئة السوشيل

ميديا نذكر:

النقل المباشر للأحداث واللهث وراء الأنبة وهيمنة المعلومات، وتدققها وتسارعا حول الهدف من استخدامها من مساعدة الجمهور على فهم ما جرى، إلى الاقتصار على نقل ما جرى، ومن ثم أصبحت الوسيلة هي الغاية، وأصبحت المعلومة هي الحدث ذاته وليس ناقلة الحدث.

أثر التسارع في التداول على القيم والأخلاق، وعلى تراجع مستوى الجودة والحرفية والدقة من خلال التسابق وراء سبق المعلوماتي، حيث أصبحت المعلومة سلعة، وهو ما أثر على وظيفتها الأساسية والمتمثلة في عكس الواقع وإثراء الحوار الديمقراطي، فمستخدمي منصات السوشيل ميديا يتعاملون مع المعلومة من زاوية الربح والكسب، متجاهلين القيمة الإضافية التي تقدمها للصعيد الإعلامي، والتواصل عموماً.

جودة وقيمة المحتوى، لم تؤد كثرة المعلومات وتراكمها إلى فهم ما جرى، وكيف تم؟ ولماذا تم؟، فضلاً عن أن اللهث وراء المعلومة أدى لزيادة هيمنة ثقافة المظهر والشكل والإبهار على حساب ثقافة الجوهر والقيمة والعمق، وإلى سيادة ثقافة النقل والمحاكاة والتقليد الأعمى والعمل في اتجاه مضاد لثقافة الإبداع، وخلق ما يعرف بثقافة التكرار.

من خصوصيات تداول المعلومة على منصات السوشيل ميديا أيضاً زيادة إمكانية استخدام المعلومات لتزييف الوعي وإخفاء الحقيقة، والإعلاء من قيمة السطحي والمؤقت على حساب الحقيقي والجوهري والثابت، وزيادة إمكانية تحويلها الإنسان إلى كائن سلبي مستقبل ومستهلك للمعلومات وما ترتبط به من عوالم خاصة بالدعاية والإعلان والترويج للسلع، ومما يساعد على ذلك قيام بعض المؤسسات التي تقف وراء صناعة المعلومة في أحيان كثيرة بتقديم معلومات زائفة للواقع وخلق حالة من الهروب من المعرفة المعقدة.

انتشار الهويات الرقمية المزيفة، فلانتشار الهويات الرقمية المزيفة في منصات السوشيل ميديا يعكس إحدى الإشكاليات الجوهرية لحرية تداول المعلومة في البيئة الرقمية، حيث تتيح هذه الهويات إسهاماً أوسع في إنتاج وتبادل المحتوى دون قيود، لكنها في المقابل تضعف الثقة في صدق المعلومة وتفتح المجال أمام التضليل وانتهاك الحقوق.

مخاطر التضليل، نشر الأيديولوجيات، والتلاعب النفسي، تصطدم المعلومة في منصات السوشيل ميديا بجملة من المخاطر تتمثل في التضليل المعلوماتي، واستغلال المنصات لنشر الأيديولوجيات، فضلاً عن التلاعب النفسي الذي تمارسه الخوارزميات وحملات التأثير الموجه. وتشكل هذه التحديات تهديداً مزدوجاً، فهي من جهة تقوض حق الأفراد في الوصول إلى المعلومة الصحيحة والاختيار الواعي، ومن جهة أخرى يجب ضمان التوازن بين الانفتاح المعلوماتي وحماية المصلحة العامة.

4 تداعيات التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية عبر منصات السوشيل ميديا:

إن نفس المحددات التي تبين خصوصيات تداول المعلومة عبر منصات السوشيل ميديا، تشكل أرضية أساسية لتداعيات ومبررات وضع أليات صارمة لهذا النوع المستجد، وهو ماسنوضحه فيمايلي:

يُظهر النقل المباشر للأحداث عبر منصات السوشيل ميديا إشكالية قانونية معقدة تتمثل في سرعة تدفق المعلومات وهيمنة الأنبة على حساب العمق والتحقيق، فالقوانين المنظمة لتداول المعلومة في البيئة الرقمية تفرض التزاماً بالتحقق من صدق الأخبار قبل نشرها، غير أن الواقع الرقمي يجعل من المعلومة نفسها حدثاً بذاته، مما يزيد من مخاطر نشر محتويات مضللة أو ناقصة. ومن ثم، يصبح التنظيم القانوني أمام تحدٍ مزدوج، من جهة، ضرورة ضبط التدفق الفوري للمعلومة بما يحافظ على حق الجمهور في معرفة ما يجري دون تأخير، ومن جهة أخرى،

ضمان ألا تتحول السرعة إلى مبرر لإغفال الدقة والمصادقية، وهو ما قد يؤدي إلى مساءلات قانونية للناشرين والمنصات على السواء.

يؤدي التسارع في تداول المعلومة عبر الفضاء الرقمي إلى إشكالات قانونية وأخلاقية متشابكة، إذ يتحول السباق نحو سبق المعلوماتي إلى عامل مهدد لمعايير الجودة والدقة التي يفترض أن يقوم عليها العمل تداول المعلومة. ومن منظور قانوني، يفرض هذا الواقع الحاجة إلى تشريعات توازن بين حرية النشر وضرورة صون القيم الأخلاقية المرتبطة بالمعلومة، باعتبارها حقا جماعيا يهدف إلى إثراء الحوار الديمقراطي لا إلى تحويلها إلى مجرد سلعة للربح والكسب. إن التعامل النفعي مع الأخبار على حساب صدقيتها يعرض المنصات والمستخدمين على حد سواء إلى مخاطر قانونية مرتبطة بالتضليل أو انتهاك حق الجمهور في الحصول على معلومة صحيحة، وهو ما يجعل من التنظيم القانوني أداة لضبط التفاعل الرقمي، وضمان عدم طغيان منطق السوق على الوظيفة الجوهرية للمعلومة.

إن الإشكال المتعلق بجودة وقيمة المحتوى في البيئة الرقمية يطرح تحديا قانونيا يتمثل في كيفية ضبط فيض المعلومات الذي لا يسهم بالضرورة في فهم أعمق للأحداث. فالقوانين المنظمة لتداول المعلومة تواجه معضلة بين تشجيع حرية تدفق الأخبار، وبين محاصرة ظواهر سلبية كالسطحية، وثقافة الشكل والمظهر، والتكرار الذي يضعف الإبداع. إن هيمنة النقل الآني والنسخ والمحاكاة تنتج بيئة إعلامية تهمل العمق والتحليل، مما يخل بالوظيفة التوعوية والتنويرية للمعلومة، وعليه يصبح التنظيم القانوني مطالبا بسن معايير تحفز على إنتاج محتوى أصيل وذو قيمة مضافة، مع وضع آليات للمساءلة تحد من الانسياق وراء الإبهار الشكلي على حساب المضمون، حماية لحق الجمهور في إعلام يعكس الواقع بموضوعية ويمكنه من بناء وعي نقدي. يمثل توظيف المعلومة الرقمية في تزيف الوعي وإخفاء الحقيقة أحد أخطر التداعيات القانونية في زمن السوشيل ميديا، حيث تتحول المنصات إلى فضاءات تعزز السطحي والمؤقت على حساب الجوهري والثابت. فالقوانين المنظمة لتداول المعلومة تجد نفسها مضطرة للتعامل مع ممارسات مؤسسات أو جهات فاعلة تقدم عن عمد محتويات زائفة أو موجهة، ما يخلق بيئة معلوماتية خاضعة لآليات الدعاية والإعلان أكثر من خضوعها لوظيفة الإخبار والتنوير. هذا الوضع يسهم في تكريس سلوك استهلاكي سلبي لدى الأفراد، يجعلهم مجرد مستقبلين للمعلومة دون تمحيص، الأمر الذي يضع على عاتق المشرع مسؤولية ابتكار أدوات قانونية تضمن الشفافية والمساءلة، وتمنع استغلال الإعلام الرقمي في تضليل الجمهور أو دفعه نحو استهلاك غير واع للمعطيات الرقمية.

إن انتشار الهويات الرقمية المزيفة على منصات السوشيل ميديا يثير تداعيات قانونية عميقة تتعلق بمدى موثوقية المعلومة وحفظ الحقوق الفردية والجماعية. فمن جهة تتيح هذه الهويات فضاء أوسع للتعبير وإنتاج المحتوى دون قيود ظاهرة، لكنها في المقابل تضعف الثقة في صدق الأخبار وتضاعف فرص التضليل، سواء عبر انتحال الشخصيات أو نشر الشائعات. ومن منظور قانوني يفرض هذا الوضع على التشريعات الرقمية وضع آليات تحقق وهوية رقمية موثوقة تقلل من استغلال الحسابات الوهمية في نشر معلومات زائفة أو انتهاك الخصوصية، غير أن ذلك يستلزم توازنا دقيقا بين حماية حرية التعبير وضمان الشفافية، حتى لا يتحول التنظيم إلى وسيلة للتعقيد المفرط على المستخدمين.

تشكل مخاطر التضليل المعلوماتي ونشر الأيديولوجيات والتلاعب النفسي عبر منصات السوشيل ميديا تحديا قانونيا بالغ التعقيد، إذ لم يعد الأمر يقتصر على تداول أخبار زائفة، بل تعداه إلى استغلال الخوارزميات وحملات التأثير الموجهة لتوجيه سلوك الأفراد والتأثير في وعيهم الجمعي. ومن هذا المنطلق يجد المشرع نفسه أمام ضرورة صياغة أطر قانونية تكفل حماية حق الجمهور في الوصول إلى معلومة صحيحة وموضوعية، مع الحد من

استغلال الفضاء الرقمي في التلاعب النفسي ونشر الدعاية الممنهجة. غير أن هذا التنظيم يفرض تحدياً أساسياً يتمثل في إيجاد التوازن بين الانفتاح المعلوماتي كأحد مقومات حرية التعبير، وبين حماية المصلحة العامة من مخاطر التضليل، بحيث لا يتحول القانون إلى أداة لتكميم الأصوات، بل وسيلة لضبط المحتوى المضلل والحد من آثاره على الوعي المجتمعي.

5 رهانات المشرع في تنظيم تداول المعلومة في البيئة الرقمية عبر منصات السوشيل ميديا:

إن ما طرحناه في مقدمة هذه الدراسة كفرضية مفادها صعوبة التشريع الذي أضحي بفعل السلوك الرقمي عبر مختلف منصات السوشيل ميديا يقع بين متناقضين، من جهة مقتضيات التشريع التقليدي الذي يؤكد على ضرورة توفير المعلومة بكل مصداقية وشفافية لمستحقيها، ومن جهة أخرى فرط تلقي المعلومات الرقمية في بيئة لا تعترف بالرقابة والقيم والقوانين، الأمر الذي يضع المشرع في رهانات محورية لتحقيق التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية في زمن السوشيل ميديا، ويمكن عرض هذه الرهانات في النقاط التالية:

ضبط البث المباشر: إلزام المنصات بضمان الدقة والتحقق رغم سرعة تدفق المعلومة، منعاً لتحويلها إلى حدث بذاته يفنقر للمصداقية.

مواجهة التسابق على السبق: سن تشريعات تحد من تحويل المعلومة إلى سلعة ربحية على حساب القيم والأخلاقيات، وحماية وظيفتها الديمقراطية.

تعزيز جودة المحتوى: وضع معايير قانونية تشجع على الإبداع والأصالة، وتحد من هيمنة السطحية والتكرار والإبهار الشكلي.

الحد من تزييف الوعي: إقرار آليات قانونية تكفل الشفافية والمساءلة، وتمنع استغلال المعلومة في الدعاية والتضليل التجاري أو السياسي.

تنظيم الهويات الرقمية: اعتماد أنظمة تحقق وهوية رقمية موثوقة تقلل من الحسابات الوهمية، مع مراعاة عدم المساس بحرية التعبير.

مكافحة التضليل والأيديولوجيات: سن قوانين تقيد استغلال الخوارزميات وحملات التأثير الموجهة، وتحمي الجمهور من التلاعب النفسي والإعلامي.

تحقيق التوازن: إيجاد معادلة قانونية دقيقة تجمع بين الانفتاح المعلوماتي كحق أساسي، وحماية المصلحة العامة من مخاطر التضليل والاختراق القيمي.

خاتمة:

سيفرز التنظيم القانوني لتداول المعلومة في البيئة الرقمية جملة من التداعيات التي تمس طبيعة الاتصال عبر السوشيل ميديا وتعيد تشكيل أدوار الفاعلين فيها. فمن جهة يجباهم هذا التنظيم في تكريس قدر من الحماية للمجتمع الرقمي عبر وضع أطر قانونية تضبط عملية النشر والتداول، بما يحيد من انتشار الأخبار الكاذبة ويعزز الثقة في المحتوى المتداول. كما يمكن من حماية الحقوق الفردية مثل الحق في الخصوصية والسمعة، من خلال إلزام المنصات والأفراد باحترام ضوابط واضحة تحد من التعدي على الحياة الخاصة أو استخدام المعلومة في غير سياقها المشروع.

ومن جهة ثانية، يطرح هذا التنظيم تحديات معقدة تتصل بحدود الحرية ذاتها، إذ أن فرض الرقابة أو التشديد في المراقبة قد يؤدي إلى تقييد حرية التعبير وتداول المعلومة، وهو ما يفقد البيئة الرقمية إحدى أهم ميزاتها وهي الانفتاح والتشاركية، كما أن التدخل القانوني في نشاط المنصات الاجتماعية قد يفتح الباب أمام صيغ جديدة من السيطرة المعلوماتية، سواء من قبل الدول عبر الرقابة والتوجيه، أو من قبل الشركات المالكة

للمنصات عبر الخوارزميات والإعلانات الموجهة التي تتحكم في مسارات تدفق المعلومات وتؤثر في وعي المستخدمين.

وعليه، فإن التداعيات الكبرى للتنظيم القانوني في هذا السياق لا تقتصر على بعدها التشريعي الضيق، بل تمتد إلى إحداث تحولات في المشهد الاتصالي برمته، من خلال الموازنة الصعبة بين مقتضيات الحرية ومتطلبات الضبط. فبينما يضمن التنظيم حماية المجتمع من التضليل والتلاعب النفسي ونشر الأيديولوجيات المتطرفة، فإنه في المقابل قد ينتج بيئة معلوماتية محكومة بالرقابة أو بالاحتكار، الأمر الذي يجعل النقاش حول حرية تداول المعلومة في زمن السوشيل ميديا معلقا دوما بين مطلب الانفتاح وحمية التنظيم.

قائمة المراجع:

الخضر، محمد فوزي، (2012)، القضاء والإعلام، حرية التعبير بين النظرية والتطبيق، فلسطين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.

زغباط، الطاهر، (2014)، حق المواطن في الوصول إلى المعلومة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

سيف الإسلام، أحمد، كريم خليل، (1999)، تأصيل الحق في المعرفة كسلاح للدفاع عن حرية الرأي والتعبير، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 96، ص 27.

السلمي، سعيد، (2009)، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، دفاعا عن الحق في الوصول للمعلومات في البلدان العربية، الشبكة العربية لحرية المعلومات، مركز حرية الإعلام بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدار البيضاء، عبر : <https://www.alkhabar.ma>، 30/08/2025.

السويدي، جمال سند، (2014)، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة إلى الفيسبوك، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

علي، نبيل، (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

قرموش، فاطمة الزهرة، (2019)، حرية تداول المعلومات البيئية في التشريعات الدولية والعربية، مجلة مصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، المجلد 1، العدد 2، ص 144-157.

لمعراي، نسرين، (2004)، المعلومة الرقمية: إشكالية المحتوى، الوعاء والاتاحة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 16، العدد 2، ص 321-336.

مؤسسة حرية الفكر والتعبير، (2011)، حرية تداول المعلومات، دراسة قانونية مقارنة، القاهرة، برنامج الحق في المعرفة.

مبارك، عماد، وآخرون، (2011)، حرية تداول المعلومات دراسة قانونية مقارنة، القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

مساعدة، عبد الرزاق، صاحبي، محمد، (2020)، واقع التداول الإلكتروني للمعلومات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لدى طلبة علم المكتبات، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 04، ص 767-788.

مكاوي، حسن عماد، (1997)، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

الموسى، محمد خليل، علوان، محمد يوسف، (2007)، القانون الدولي لحقوق الإنسان، ج1، الأردن، دار الثقافة.
مندل، توبي، (2003) حرية المعلومات، مسح قانوني مقارنة، 2022، عبر <httpwww.unesco.org> 2025/08/30.

هيومن، رايتس ووتش، أحداث الأردن 2018، عبر، <https://www.hrw.org>، 2025/08/30.
- Dixon, Brian, (2012), Social media for school leaders, A comprehensive guide to getting the most out of facebook, twitter, and other essential web tools, United of America, jossey-bass.
- Fisher, Desmond, (1983), the right to communication, Astatus, 1983, En ligne, <https://www.unesdoc.unesco.org> , 30/08/2025.